

الفرد والمجتمع (الخاص والعام) في عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 قراءة في كتاب أميتاي إيتزيوني

■ أحمد الزعبي

ف في كتابه «الخير العام، إشكالية الفرد والمجتمع في العصر الحديث»¹ يسعى أميتاي إيتزيوني إلى قراءة بعضاً من آثار أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، ذلك الزلزال الذي تجاوزت تداعياته السياسة والأمن لتطال القوانين وأنظمة الحماية والأمن، وكذلك العلاقات بين الدول وبين الأديان والثقافات والمنظومات القيمية أيضاً. وإيتزيوني - أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورج واشنطن - إذ يسعى إلى قراءة بعض من ذلك؛ يتتبع كيف أن قوانين تغيرت، وتشريعات جرى سنّها في

1 - أميتاي إيتزيوني. الخير العام، إشكالية الفرد والمجتمع في العصر الحديث، ترجمة: ندى السيد، بيروت: دار الساقي، 2005.
Amitai Etzioni, *The Common Good*, Polity Press, 2004.

■ باحث وكاتب لبناني.



المجتمع الأميركي على أساس من المناخ الذي خلّفته تلك الهجمات وإن لم تكن على علاقة مباشرة به، لتتصف الخاص من العام¹، وإن كانت تسمح لهذا العام باختراق مساحات لم يكن معهوداً من قبل مقاربتها بدفع من عناوين الحريات العامة وتلك الفردية، وهو مؤشّر إن سرى عالمياً فسوف يقلل من قدرة الفرد أو الدولة على التأقلم بنجاح مع أتون هذا العالم المتغير بتسارع غير مسبوق. إنه الخيار العقلاني، شبه المتفرد، المبني على التبادل والتساند بين المجموعات الاجتماعية، هو الخيط الرفيع الذي ترتكز عليه الروابط الإنسانية، وأي اختلال يصيب هذا التوازن يعرّض المجتمع والعالم لشورور ومخاطر مخيفة، ولا يمكن الاستفادة من الخير العام، من دون الإسهام في إعادة المخزون من الخير بسبب التعاضد الإنساني الذي جعلته العولمة ممكناً.

* * *

مجدداً إنها العولمة، وعصر العولمة يطرح - بلا ريب - مشكلاته الملحة، ليس على الأميركيين فقط؛ بل على العالم أجمع، وكتاب إتزيوني يقرأ بعناية القانوني ومنهجية الاجتماعي والأكاديمي ما تفرزه العولمة - نظريةً وممارساتٍ وأنماطٍ إدارةٍ وحكمٍ - على المجتمعات الإنسانية، وكيف يمكن هذه المجتمعات أن توفّق بين الخاص والعام،

1 - ما اقتصرت التشريعات التي أعقبت هجمات أيلول (2001) على الداخل الأميركي، سواء من ناحية تفعيل إجراءات الأمن، وآليات ضبط الهجرة، ومراقبة الاتصالات وحركة انتقال الأموال وعمل المنظمات الأهلية والمدنية، فمجلس الأمن الدولي - وبعد ساعات قليلة من الهجمات - تبنّى بالإجماع قراراً حمل الرقم (1373) الخاص بمكافحة الإرهاب، ولو من خلال السماح للقوى الأمنية بالتدخل في السيادات الوطنية للدول الأخرى، على اعتبار أن السقف الأخلاقي والقانوني يتيح التشدد في أعمال الرقابة والضبط تحت عناوين تتجاوز أطر السيادات الوطنية أو القومية، بحجة حماية السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب.

بين المحلي والدولي، بين السيادة الوطنية والهيمنة الأممية، باعتبار أن هناك «خيراً عاماً» مشتركاً للجميع. بين حدّي التسلط والاستسلام، كيف تتجلى هذه العولمة؟¹.

وعلى غرار ما استهل به مايكل كوك كتابه عن «الأمر بالمعروف والنهي على المنكر»²؛ إذ غاص في دراسة البعد الأخلاقي أو الديني في إعلاء القيم المثلى، ودور الفرد إلى جانب السلطة، منطلقاً من حادثة اغتصاب حصلت في عام 1988 في محطة قطار في مدينة شيكاغو الأميركية وردّة فعل الناس «المتباينة» إزاء ما حصل، مقارنةً إياها بما يقدمه الإسلام - اسماً ونظرية - عن الواجب الأخلاقي، أو ما يصطلح على اعتباره أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر كما تجسده عشرات القصص والمأثورات، كذلك فعل إيتزيوني؛ إذ افتتح كتابه - هو أيضاً - بقصة افتراضية ساقها على شكل سؤال يعكس أبعاد الإشكالية التي يريد لكتابه أن يعالجها، وهو أنه لو جاع ثلاثة أولاد في مجتمع ما، فإن أعضاء هذا المجتمع يعدّون هذا الأمر مفجعاً أكثر مما لو مات آلاف الأشخاص من الجوع في بلد بعيد، إضافة إلى ذلك فإن هؤلاء يولون جلّ اهتمامهم بأفراد من مجتمعاتهم، ويبررون ذلك بأن

1 - للمقارنة والتوسع في مسائل النظام العالمي الجديد، وتحولات السيادة، وحدود النظام الإمبريالي، وصلاحيّة الحكم القائم على الضبط، السيادة الرأسمالية أو إدارة التحكم بالمجتمع العالمي، وصولاً إلى ثورة الجمهور ضدّ الإمبراطورية، يمكن الإفادة من كتاب مايكل هاردت وأنطونيو نيغري «الإمبراطورية» (2000، Empire)، ومع أنه صدر قبل أحداث 2001؛ فإن أطروحته الرئيسة تبدو كمن يؤسس لهيمنة السلطة الأحادية، ويتنبأ بانهيائها في آن.

2 - مايكل كوك «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي»، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009).

Michael Cook, Commanding Right and Forbidding Wrong in Islamic Thought, 2000.



على المرء واجبات أكبر تجاه أبناء مجتمعه، فهل تخصيص الالتزام هذا مبرر؟ وعلى أية أسس؟ (الفصل الأول، ص 21).

من هنا ينطلق المؤلف ليناقدش - على مدى ثمانية فصول - عدداً من القضايا، من بينها: استهلاك المعلومات التي تمنع اليوم من قبل المنتجين، والعلاقة بين حرية التعبير وحماية الطفولة، وحقوق المواطن مقارنة بحقوق المجتمع إزاء ما تفرضه منتجات الاتصال الحديثة كالهاتف المحمول والإنترنت، ومدى حدود المراقبة على الأفراد، وتفنن الدول الكبيرة في متابعة هذه الثورة الهائلة في الاتصال الإنساني غير المسبوق باعتماد انتشار مجتمع المراقبة. ويعرج الكاتب على مدى ما يتسبب به اكتشاف الحمض النووي من تقييد لحريات الأفراد. دراسة - إضافة إلى لغتها الأكاديمية المحكمة - جذابة، شيقّة، ومعمّقة للتبرير المجتمعي للواجبات الخصوصية على المستوى الاجتماعي وليس السياسي، باعتبار أن الأمر يتعلق بواجباتهم كأعضاء في مجتمع وليس كمواطنين في دولة.

بحسب إتزيوني، فإن هولاء غير الملمين بالجانب النظري في السياسة، أو المؤيدين لمبادئ الحرية، فإن «الخير العام» (أو المصلحة العامة) عندهم هو مفهوم بدهي. وهو يتضمن هذا الخير الذي يخدمنا جميعاً، ومؤسسات المجتمع مثال على ذلك؛ كالدفاع الوطني أو البيئة السليمة، وعلى هذا الأساس فإن الخير العام هو أكثر بكثير من مجموع الخير الخاص والشخصي. إنه يشمل الأمور التي لا تخدم شخصاً على وجه التحديد، مثل المحافظة على الآثار الوطنية وتلك التي تخدم أجيالاً لم تر النور بعد مثل الأبحاث العلمية. إن الإسهام في الخير العام في الغالب لا يعطي فوائد فورية، ولا نستطيع التنبؤ لمن سيعود هذا الخير بالمنفعة. ومع ذلك فإننا نستثمر في الخير العام، ليس لأننا على يقين

بأنه سيعود بالفائدة علينا، أو حتى أولادنا؛ بل لأننا نرى أنه من الجيد تغذيته، بمعنى واضح نرى أن هذا هو ما يجب أن نقوم به، الأمر الذي يثير تعجب أولئك الذين يدعون أن لدينا دائماً أسباباً خفية تحركنا.

لماذا مفهوم «الخير العام»، يسأل إيتزيوني، معتبراً أن الإنسان قد يقلق بدلاً من أن يعترف بأهميته ويمجد قيمته؟ المؤيدون لمبادئ الحرية وعدد لا بأس به من أولئك الذين يؤمنون بالمفهوم المعاصر للنظرية السياسية الليبرالية يرون أن الأفراد يقررون ما هو جيد لأنفسهم،

إننا نستثمر في الخير العام، ليس لأننا على يقين بأنه سيعود بالفائدة علينا، بل لأننا نرى أنه من الجيد تغذيته

وأن الخير المشترك ينتج عن مجموع هذه الخيارات، وليس كما يعتقد بعضهم عن الحوار الأخلاقي العام الذي يؤدي إلى قرارات جماعية تنتج عنها سياسات عامة. ويخاف البعض من أنه حين توجد صيغ مشتركة للخير قد يحمل هذا الأمر الحكومات على إجبار الأفراد على التقيد بهذه الصيغ المشتركة، مما

قد يضعف حرية الأفراد واستقلاليتهم. هذا الأمر الذي يصفه المؤمنون بالحرية بأنه الخير الذي يفوق الآخرين. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد النيو-كلاسيكي - وهو علم اجتماع ينسجم من حيث العقيدة مع فلسفة المنادين بالحرية - يعترف بأن هناك بعض الأمور أو المواد يعجز السوق عن تأمينها، وبالتالي يجب أن تؤمن جماعياً، مثل الأبحاث. إن أهل الاقتصاد حريصون أشد الحرص على ألا تطول لائحة هذه المواد؛ بينما المجتمعيون الذين يعدون الحرية - مع غيرها من القيم مثل الاهتمام والمشاركة - من القيم المهمة فإن لائحة الخير المشترك تطول لديهم.

على صعيد متصل يخشى بعض الليبراليين من أنه حتى حين لا يكون هناك من سبب أن تفتح الصيغ المشتركة للخير العام الباب لتشدّد



الحكومة؛ فإن ذلك يؤدي بالتالي إلى محاكمة أخلاقية تحت ضغط المجتمع الذي سوف يلقي باللوم على كل الذين لا يقومون بقسط من العمل لخدمة الخير العام، والذين لا يقدمون طوعاً على إعادة الدورة التصنيعية، والذين لا يقدمون هبات إلى قضية اجتماعية. هذه المخاوف تعكس سوء فهم لطريقة عمل المجتمع، والمجتمعات لا تستطيع الاعتماد على الأفراد للقيام بشكل تلقائي وبكامل إرادتهم بما يجب القيام به من تقديم الهبات في سبيل قضية إنسانية أو غيرها، ومن دون أي تشجيع على ذلك من قبل الغير نساءً أو رجالاً. في الواقع إن هذه القوى الاجتماعية غير الرسمية تقوم بجزء كبير من العمل في سبيل المجتمع، وإذا تواتت هذه القوى، فإن ذلك غالباً ما يستوجب تدخل الحكومة. في واقع الحال، إن التزام المجتمع بالخير العام هو الطريقة المثلى للحد من تدخل الحكومة، كما أن إضعاف الخير العام يعزز تدخلها ويوسع دائرته.

ينبغي على ذلك ضرورة عدم الخلط - بحسب إيتزيوني - بين الحكم الأخلاقي من ناحية، وبين التهديد والتلويح بالقبضة والأصبع في وجه الذين لا يشاطروننا قناعاتنا الأخلاقية من ناحية أخرى. ليس هنالك أي شيء في صلب فكرة الخير العام أو البصيرة الاجتماعية المروّج لها عبر العمليات الاجتماعية غير الرسمية، والتي تتطلب أن تنفذ عبر وسائل قاسية وبغيضة، فالتحكم والضبط الاجتماعي يعمل بطريقة أفضل حين يكون لطيفاً، متكيفاً حسب حاجة كل فرد، وجذاباً أو مغرياً بدل أن يكون شاجباً ومديناً.

يرى إيتزيوني أنه ما من مجتمع يزدهر من دون بعض الصيغ المشتركة للخير العام، فهي تضع معايير يُعتمد عليها حين تتضارب المصالح والقيم لدى المجموعات المختلفة التي تؤلف المجتمع، وتدفع

بهذه المجموعات في اتجاهات متناقضة. إنه يزودنا بأسس منطقية لتضحيات يقدمها أفراد في كل مجتمع سواء أكان عاجلاً أم آجلاً من أجل أولادهم، أو من أجل الأقل حظاً في مجتمعهم، أو من أجل المستقبل. إنه يعطي رؤية تقود جهدنا المشترك، مثل تلك الرؤية التي توجّه أوروبا نحو الأفضل، توجّه وتقود أولئك الذين يسعون نحو توسيع الاتحاد الأوروبي في هذا الاتجاه.

إن التزام المجتمع بالخير العام هو الطريقة المثلى للحد من تدخل الحكومة، كما أن إضعاف الخير العام يعزز تدخلها ويوسع دائرته

وعلى هذا الأساس يجب النظر إلى الخير العام في إطاره التاريخي، فهو يختلف كثيراً من زمن إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر. بعض المجتمعات - وخصوصاً الدكتاتورية منها والفاشستية - يستعملون مفهومهم للخير العام لكي يطلبوا من المواطنين أن يضعوا جانبا خياراتهم ويخضعوا استقلاليتهم لضوابط

وقيود قاسية من أجل خير الجميع. إنهم يطلبون من مواطنيهم أن يجدوا سعادتهم بشكل رئيس من خلال القيام بأعمال تصبّ ضمن إطار تعزيز القضايا التي تطلقها الدولة. في مثل هذه المجتمعات على المرء أن يختصر متطلباته العامة، ويعطي مساحة أكبر للاعتراف بحق الفرد بالتعبير عن تفضيله وخياراته، وباختصار، من أجل حقوق الأفراد وحرّيتهم، كما أن غالبية المجتمعات في مراحل سابقة وكثراً اليوم قد ضلّوا بالاتجاه الدكتاتوري لهذا الميزان الدقيق بين الخير العام وبين الاستقلالية، ما يعده المجتمعون الطريق الأمثل للمجتمع الصالح.

إن المجتمعات قد تخسر توازنها بالاتجاه المعاكس؛ كما بيّن روبير بيلاه وشركاؤه في كتاب (Habits of heart). لقد عانى المجتمع



الأميركي الفردية المطلقة وفقدان الالتزام بالخير العام في الستينيات؛ إذ انتشر التعبير عن الفردية، الأمر الذي شجّع الناس على عدم احترام واجباتهم المجتمعية من أجل أن «يجدوا أنفسهم»، وينمّوا شخصيتهم، ويلتفوا إلى رغباتهم الدفينة، وفي الثمانينيات أضافت الفردية الذرائعية الإهانة إلى الأذى، حين اعتبر ريغن وتاتشر أن الاهتمام بالنفس فضيلة. بالإضافة إلى هاتين الموجتين للفردية، يأتي الشعور بالمشاكسة باسم ما يفترض أنه حقّ للمرء، مع عدم الاكتراث بالأثر على الآخرين وعلى الخير العام. في هذا المجتمع كان من الضروري أن يكبح المرء الفردية الزائدة ويدعم الخير العام.

ابتداءً من التسعينيات، برزت ردة فعل جديدة تقودها مجموعة من المجتمعيين الجدد، الذين يجب ألا نخلط بينهم وبين المجتمعيين الآسيويين الذين هم - في حقيقة الأمر - دكتاتوريون، وبين المجتمعيين الأكاديميين الذين انتشروا في الثمانينيات. هؤلاء المجتمعيون الجدد يضمون روبرت بيلاه، وويليام غالستون، وماري آن غليندون وآخرين. يبقى الطرح الأساسي لهذه المجموعة على أن الحقوق الفردية القوية تفترض احتراماً والتزاماً صارماً بواجبات الخير العام. منذ ذلك الحين عدّل الآلاف أهدافهم لكي تشمل الحقوق التي يمنحونها للأعضاء بل أيضاً المسؤوليات التي تقع على عاتقهم. يبقى استثناء واحد؛ فبالرغم من الجهود المبذولة لم يتم بعدُ تعديل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليشمل إعلان المسؤوليات، كما أنه منذ التسعينيات اتخذت مجموعات أخرى إجراءات مماثلة، فالمجموعات الأنغلو سكسونية مثلاً خافت من جنوحها بعيداً باتجاه الفردية المفرطة، وعلى سبيل المثال فإن شعار

«المسؤولية للجميع، المسؤولية من الجميع» قد لعب الدور الأكبر في انتخاب رئيس الوزراء البريطاني للمرة الأولى (1994)، هذه المقاربة جذبت عدداً كبيراً من الكنديين، وخصوصاً أن التزامهم بالنظام العام يحمل معاني مجتمعية قوية.

الخصوصية حق أم واجب؟

ينطلق إيتزيوني، في كتابه من الفرضية أن لدى القارئ تعاطفاً مبدئياً مع مفهوم الخير العام، وهو يركّز على المواضيع التي تطرح نفسها بعد الاعتراف بهذه المسلّمة. في الفصل الأول من كتابه «هل الواجبات الخصوصية مبررة؟»، يُعنى المؤلف بمجال ونطاق الخير العام، وبمحاولة الإجابة عن السؤال: تجاه مَنْ لدينا التزامات أخلاقية؟ هناك اتجاه إنساني قوي يرى أن لدينا التزامات أخلاقية، سواء أكنّا نعني بهذا المجتمع العائلة، أو القرية، أو الأمة، إلا أن العدالة قد تجبرنا على التعامل مع جميع البشر على حدّ سواء. وهل الالتزامات الخصوصية مبرّرة في وجه مثل هذه المطالب الكونية.

في الفصل الثاني الذي حمل عنوان «الخصوصية كواجب»، يطرح إيتزيوني موضوع أحد الوجوه المحدّدة للخير العام الذي لم يتم التطرق إليه من قبل، وهو الخصوصية في القوانين، وفي المعتقدات الاجتماعية، وفي الحديث العام، موقع الحقوق في بنية المجتمع، الجذور التاريخية في النظرية السياسية وفي الفلسفة الاجتماعية، النسيج الاجتماعي والثقافة الأخلاقية. تعدّ الخصوصية حقاً أكثر مما تعدّ واجباً. إلا أن مفهوم الخير العام عند جميع الثقافات والحضارات تقريباً يدفعنا إلى الاعتقاد أن بعض النشاطات يجب أن تتم بعيداً عن نظر وسمع الآخرين. كذلك فإن مفهوم الخصوصية



كواجب اجتماعي وقانوني قد تراجع في الغرب خلال العقود الأخيرة. على سبيل المثال، إرضاع الطفل الذي كانت تقوم به المرأة في خصوصية منزلها قد أصبح مقبولاً اليوم بشكل عام في الأماكن العامة. ولكن هل يعني أن المجتمع سوف يقبل قريباً باعتبار الراحة الشخصية والعلاقة الجنسية في الأماكن العامة شيئاً مقبولاً؟ إننا نعيد تعريف الخير العام، لكن أين يجب أن ترسم الحدود الجديدة له، وعلى أية أسس أرضية؟.

الفصل الثالث الذي يحمل عنوان «الأطفال وحرية التعبير» يُعنى بخير عام هام جداً وهو رفاة الأطفال. إن مناصري الحرية والليبراليين الذين يخافون الخير العام هم بأنفسهم الذين يعارضون وضع حدود لحرية تعبير القاصرين. إن الموضوع يتعلق هنا بناحية التلقي وليس بناحية إنتاج الخطاب، وليس الموضوع أن يصار إلى منع فتى في السابعة عشرة من عمره من أن يقوم بتصريح سياسي، إذا كان من المقبول أن يتعرض الأولاد في دور الحضانة للمواد العنيفة والسيئة التي تُغرق الإنترنت وجميع وسائل الإعلام والألعاب الإلكترونية. ومن المستغرب أنه في أوروبا ليس هناك أية قوانين تحكم هذا الأمر؛ بينما في الولايات المتحدة الأميركية تعطى أهمية كبرى لموضوع الكتابات والصور الداعرة، في الوقت الذي لا تولى فيه أية أهمية لصور العنف التي تحمل أذى أكبر للخير العام وللأطفال؟

وهنا يلفت إتيوني إلى القانون الخاص الذي صدر في العام 2000 لحماية الأطفال من الإنترنت، ثم القوانين المتعلقة بالقيود على إعلانات السجائر، والرقابة على المواد التلفزيونية، المضامين الدستورية لأشكال الحماية المصنفة بحسب الأعمار.

الفصلان - الرابع: «الخصوصية والسلامة في الاتصالات الإلكترونية» والخامس: «اختبارات الحمض النووي والحقوق الفردية» - يعينان بالسلامة العامة، وهو خير عام، يطالب القليلون به بالرغم من أن الكثيرين يعترفون بأنه يجب إيلاؤه أهمية كبرى. يعالج موضوع السلامة العامة من ناحية: أين يجب رسم الخط الفاصل بين السلامة العامة وبين حقوق الفرد؟ وأساليب الاتصالات الجديدة، واعتراض المكالمات الجواله، ومراقبة البريد الإلكتروني، والشيفرة ذات التقنية العالية، بالنسبة للشعب الأميركي، فإن الإجابة على هذا السؤال قد اهتزت بشكل ملفت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لكن يبقى السؤال قائماً حول: أين يجب إعادة رسم الخط الفاصل بين السلامة وبين الحرية؟ أملاً في الإجابة على هذا السؤال الأساسي مع التمسك بالمبادئ، يقدم إتزيوني دراسة معمقة لستة إجراءات محددة. إن السؤال الذي يطرح دائماً حول ما يجب أن يُقبل أو يُدان باسم السلامة يفتح المجال أمام الوصول إلى قلب هذه المسألة، وهي قضية المسؤولية الحقيقية.

إلى ذلك، يعالج المؤلف مسألة اختبارات الحمض النووي ضمن إطار محاربة الجرائم بدلاً من تناولها من منظور تعزيز السلامة الوطنية: الحقوق الفردية وانتهاك الخصوصية، اختبارات الحمض النووي بوصفها تزيد من الرقابة على المجتمع، والحقوق الخاصة بالسجناء، ليتوصل إلى نتيجة بأن عدداً كبيراً من الانتقادات الموجهة إلى اختبارات الحمض النووي لا أساس لها. في حقيقة الأمر، إذا قبل المرء بنظرية مؤيدي الحرية بأنه من الأفضل أن يُترك آلاف المجرمين أحراراً بدلاً من أن يُسجن بريء واحد، فإن استعمال أدلة اختبارات الحمض النووي يجب أن تقبل بسرور ويحتفل



بها وتعزز، لا سيما من قبل الذين ينتقدونها الآن؛ أي أولئك الذين يرون أن الحرية هي الخير العام الوحيد الذي يستحق أن يعزز حتى على حساب مواضيع أخرى.

المجتمع الجيد مقابل الدولة الجيدة

الفصول الثلاثة الأخيرة - «ما هو السياسي؟»، و«إنهاء القومية»، و«الفناء الإلكتروني والديموقراطية» - تُعنى بموضوع الحكومة - الدولة. هناك ميل إلى اختصار المجتمع بالدولة. بالنسبة للكثيرين، فإن الدولة هي وحدة محددة بشكل واضح، وهي تشمل رئيس الدولة، الحكومة، موظفي الحكومة (أو الإدارات)، الهيئة التشريعية، القضاء، الشرطة، والهيئات الضريبية... إلخ. بالمقابل، فإن المجتمع ليس له عنوان ولا جدول تنظيمي ولا معالم أخرى واضحة.. ولا عجب إذا كان البعض يحاول أن يبرهن أن الأمر خيالي. غير أننا إذا اعتبرنا أن المجتمع يتألف من عائلات، مجتمعات، روابط محبة وهوية وقيم مشتركة على مستوى الوطن، ندرك عندها أهمية المجتمع بشكل عام، وخصوصاً في الصياغة والتأسيس غير الرسمي للخير، وفق معادلة المجتمع الجيد مقابل الدولة الجيدة، وصوت الأخلاق مقابل الإكراه.

في حقيقة الأمر إن المجتمع هو الأساس لكل المحادثات الأخلاقية التي منها تثبتق الصيغ المشتركة للخير، وهو المكان الذي منه تنطلق الحكومات للمطالبة بشرعيتها فيتم الاعتراف بها أو رفضها. إنها ليست هامة من حيث هي حق لهذا المجتمع فحسب، بل إنها هامة أيضاً من أجل الحكومة. على مدى عصور عديدة، ثمة ملايين من الأشخاص حول العالم قد جمعوا بين رفاحتهم والخير

العام وبين رفاهة الأمة. في واقع الأمر إن الأمم تثير مشاعر الولاء القوية التي تغشّ الكثيرين إن لم يكن الجميع، ويميل المرء إلى نسيان أن الدولة - الأمة هي بناء اجتماعي حديث العهد، وأنه ليس فطرياً ولا إلهياً. ويمكننا الإثبات أنه في هذا الوقت والزمان بقدر ما انفصل بين المجتمع وبين الدولة يعم السلام العالم. ولكن لكي يتحقق ما يؤسس له إتزيوني يجب العمل على تحويل الهوية والاهتمام بالخير العام التي باتت اليوم تشمل الدولة، واستثمارها في كل مكان.

كل ذلك يفتح أبواباً لنقاشات أكثر استفاضة، وأكثر تشعباً، هل إنهاء القومية يعني إنهاء الدولة - الأمة، ما هو دور كل من الشعب، والمجتمع المدني، وهل يجب أن تكون الهيئات الدولية ديموقراطية؟.

بالتوازي وبدفع من ثورة الاتصالات وعلاقة الفضاء الالكتروني بالديموقراطية: هل توجد مجتمعات إلكترونية، ما هي ملامح ديموقراطية مجتمعات الفضاء الإلكترونية، ماذا عن تقاسم وتبادل المعلومات، ومدى مشروعية التصويت عبر الإنترنت، ليخلص إلى أن الديموقراطية الإلكترونية ممكنة، ولكن، هل الاعتماد على السياسة الإلكترونية سيجعل المجتمعات الأرضية والإلكترونية أقل أو أكثر ديموقراطية في المستقبل؟

في مقام البحث في مجال الفضاء السبراني، وإذ يواجه العالم مواضيع مشابهة منذ أيام الإغريق. بعض المنتقدين يرون أن الاهتمام المتزايد بالسبرانية يُضعف الروابط المجتمعية، وإمكانات التعامل - كأشخاص وكمجموعات - لصياغة هذا الخير العام ولإدارة الشؤون العامة بطريقة ديموقراطية. هذه هي الأسئلة والإشكاليات



التي يطرحها الفصل الختامي لكتاب إيتزيوني الذي يصادف أهميةً مضاعفةً إذا ما قُرى على وقع الحراك العربي الهائل والمستمر منذ أكثر من سنة، الشعب إذ خرج يبحث عن مشروعياته المغتصبة، عن حرياته الضائعة، ومجاله العام المنهوب. بيد أن البحث في فضاء الحريات ومتواليات الديمقراطية ولوازمها لا يلغي أن تحقيق كل ذلك يتطلب ما هو أبعد من إسقاط الديكتاتوريات التي تبدو - في لحظة انهيارها - أنها الحلقة الأضعف في مسيرة التغيير.